

للربط بل التعيين الالهي وهو وضع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه
 انه لم يفتح لرفع الوجه زيد في الفرق بينه وبين زيد الحسن
 الوجه برفع الوجه وبما سياتي في الاستحالة على التعريف الهدي
 الحديث عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في رفع الوجه
 بالضمير فالفتح فيه بالرفع بل جميع خلاف الحسن الوجه لكن
 مع ذلك ينبغي ان يتفادوا القبح في الحسن الوجه والحسن
قوله لان معمولها في فعلها لم يكن في ضمير يلزم تعود
 الفاعل فيه حيث لانه يجوز ان يكون المفعول بلا ضمير
 ان يقال يلزم تعود الفاعل والتبكي البدل بالفاعل **قوله**
 فيها ضمير الموصوف القياس يقتضيهما تفصيلا
 وهو انه ان كان الجزاء صفة الفاعل لا يكون فيها
 ضمير وان كان للخاصة الى التمييز او التبيين بالمفعول يكون
 فيها ضمير الا انه حذف القياس لان الاضافة الى المرفوع
 الذي هو عين الصفة تبعه خاصة الشيء الى نفسه
 فعمل المرفوع عين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير
 في الصفة وجعل المفعول الذي هو العايب اجنبة يلزم
 عين الجزاء والضمير في الصفة كعين النصب فتقال
 في تركيب الزمان الحسن وجهها بالرفع الزمان الحسن
 وجهها بالرفع **قوله** فتوثت انت الصفة جعل ثوثت

ع

على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا واعيا بل بالاسباب
 بالسابق جعل صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة **قوله**
 مثل الصفة فيما ذكر من رفع المفعول ونصبه وجره من غير
 اشتراط زمان الحال والاستقبال ضمير بالرفع **قوله**
 وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوبة وغير المنسوبة ايضا
 من الاسماء الجارية تحت اجريت مجرى الصفات المشبهة
 كوجهي الحسن الوجه وقيل لانه في الرفع **قوله**
 الموصوف قام به الفعل ووقع عليه صلة الموصوف
 اما محذوف انه موصوف بالفعل والزيادة ولا يخفى ان
 المتبوع من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
 عليه الشيء والتعريف لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة
 الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصرف زيادة
 على غيره اذ معنى فعل المتصرف بالزيادة سواء وصف
 بها اولها والحاد وغيره غير ما سؤل كان المعايير حقيقة
 او اعتبارية كما في قولهم هذا سبيل اطلب منه رطب
قوله في اصل ذلك الفعل يعني ان الجزاء محذوف
 والتقدير زيادة على غيره فيه والاصحاح الى التقديم
 بالرفع زيد على التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة
 على غيره لكن لان المشتق منه ولا فائدة لانه راجع لفظ

الاصلي